أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي

د/ أمجد إبراهيم آدم محمد

أستاذ مشارك، قسم إدارة الأعمال، كلية العلوم والدراسات الإنسانية بحريملاء، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية

د/ اياس جعفر عبد الرحيم عثمان

أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية، كلية المجتمع بشقراء، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة:

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي. واعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلسلة الزمنية للفترة من 1986 إلى 2015م، وتم التركيز على بعض المتغيرات وهي الصادرات، الواردات، الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الحكومي. تم استخدام نموذج التكامل المشترك وكذلك الاستفادة من عمليات التنبؤ والمحاكاة الموجودة على برنامج E-views، والتي تتيح للمستخدم التنبؤ بقيم المتغيرات من خلال إدخال عدد من السيناريوهات على النموذج لتحليل الأثر المتوقع في حالة عدم الانضمام، حيث تم استخدام العملية التصادفية وتعويض القيم الفعلية في النموذج في حدود ثقة تعادل 95%. تم التوصل إلى ارتفاع معدلات النمو في كل من الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي وكذلك ازدياد الإنفاق الحكومي بعد الفترة التي أعقبت انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، وبذلك تم رفض الفروض العدمية وقبول فروض البحث المتعلقة بوجود أثر ايجابي لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية والتغير في المؤشرات المذكورة أعلاه. وقد تم اقتراح عدد من التوصيات ذات العلاقة بنتائج البحث.

كلمات مفتاحية: منظمة التجارة العالمية، نموذج التكامل المشترك، الصادرات، الواردات، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي.

Abstract:
This research aims to study the effect of Saudi Arabia's accession to the World Trade Organization on foreign trade and macroeconomic indicators. The study based on the data of the time series for the period from 1986 to 2015. The study focused on some variables specifically Exports, Imports, Gross Domestic Product, and government expenditure. The Cointegration Model was used besides the forecasting and simulation processes on the E-views 8, which allows the user to predict the values of the variables by introducing a number of scenarios on the model to determine the expected impact in case of non-joining, the stochastic solution was used to compensate the static forecasting values in the model within 95% confidence limits. Furthermore, the growth in both exports, imports and Gross Domestic Product as well as the increase in government expenditure after the period following the accession of Saudi Arabia to the World Trade Organization were revealed. Thus rejecting the null hypotheses and accepting the research hypotheses regarding the existence of positive impact of the accession of Saudi Arabia to the World Trade Organization and the change in the indicators mentioned above. Moreover, a number of recommendations related to the research findings were made.
Key words: World Trade Organization, Cointegration Model, Exports, Imports, Gross Domestic Product, Government Expenditure.

الإطار المنهجي للدراسة:

مقدمة:

عملت منظمة التجارة العالمية بعد إنشاءها العام 1995م على تطبيق عدة مبادئ تجارية على مستوى العالم والتي قد تؤثر ايجاباً أو سلباً على الدول المنضوية تحت لواء المنظمة خاصة وأن إنشاء هذه المنظمة يأتي في وقت يشهد فيه العالم قيام تجمعات وتكتلات اقتصادية بين الدول الكبرى مثل الاتحاد الأوربي والنافتا، مما سيؤدي إلى التمييز بين الدول في المعاملات التجارية وتزايد تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، مما قد ينعكس سلباً على الدول النامية خارج هذه التكتلات، ولعل المملكة العربية

السعودية كأحد الدول النامية قد تتأثر بهذه المتغيرات الجديدة إما سلباً أو إيجاباً خاصة وكونها أكبر مصدر للنفط في العالم، مما جعلها مشاركاً هاماً وفعالا في مسرح التجارة العالمية.

لقد أدى اعتماد المملكة العربية السعودية خلال السنوات الماضية على الإيرادات النفطية إلى زيادة مطردة في واردات المملكة من السلع الرأسمالية والاستهلاكية والمواد الخام، على الرغم من محاولات المملكة المستمرة لتحويل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع يعتمد على موارد متجددة تضمن له التنمية المستدامة وعلى رأسها قطاعات الصناعة التحويلية والصناعات البتروكيماوية، وكذلك قطاعات الزراعة والخدمات.

وتظهر المؤشرات الاقتصادية أن الواردات السعودية قد ارتفعت من نحو (59,9٪) عام 2009م إلى نحو (67,6%) عام 2014م من إجمالي الناتج المحلي، بينما انخفضت حصة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو (12.1%) في عام 2014م وذلك مقارنة بنحو (17.9%) عام 2009م، في حين ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من نحو (18,9%) عام 2009م إلى نحو (23,7%) عام 2014م. (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2014م: 71- 75)

مشكلة الدراسة:

إن انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في العام 2005م قد يترتب عليه العديد من المكاسب الاقتصادية والتجارية، إلا أنه وفي نفس الوقت قد يحمل الكثير من التحديات والتي قد تنطوي على مخاطر وتكاليف عديدة، فالمكاسب قد تتمثل في الاستفادة من التخفيضات الجمركية المتبادلة بين الدول الأعضاء في المنظمة، وحماية صادراتها نتيجة للتخفيضات الجمركية، وتحسين مستوي الإنتاجية بسبب تزايد حجم ودرجة المنافسة بين الدول بما فيها الدول النامية للحصول على حصة اكبر من التجارة الدولية، والاستفادة من ميزة فض الشكاوي والمنازعات بينها وبين الدول الأعضاء، وكذلك ضمان عدم التمييز في معاملة السلع المتبادلة بينها وبين الدول الأعضاء، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، وزيادة حجم التبادل التجاري الدولي

للمملكة، وحقها في مكافحة الإغراق لحماية منتجاتها الوطنية مما يتيح فرصة اكبر لتسويق الإنتاج المحلي في إطار منافسة عادلة.

ورغم هذه المميزات التي تحصل عليها المملكة العربية السعودية من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية فهناك أيضاً الكثير من المخاطر والتحديات والتي قد تتمثل في ارتفاع أسعار السلع الزراعية التي تستورد المملكة الكثير منها مما يضر بميزان مدفوعاتها، وإلي تخفيض رسومها الجمركية مما ينعكس سلباً على إيراداتها، بالإضافة إلى مواجهة المنتجات المحلية منافسة شديدة من قبل المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية مما قد يؤدي إلى انسحاب الشركات الوطنية من السوق أمام الشركات الأجنبية والتي تتميز بكبر الحجم وكفاءة الإدارة، وكل هذه المخاطر والتحديات قد تؤثر سلباً على بعض المؤشرات التجارية والاقتصادية ومن ضمنها انخفاض صادراتها (EXP) وزيادة وارداتها (IMP)، بالإضافة إلى التأثير على الإنفاق الحكومي وزيادته (G)، وتأثر متوسط نصيب الفرد من الدخل الاقتصادي (PERCINCM)، وكل هذه العوامل قد تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي GDP.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في الآتي:

1- التعرف على منظمة التجارة العالمية من حيث تعريفها ونشأتها وتطورها.

2- إلقاء الضوء على الميزات والمكاسب الاقتصادية التي تتيحها منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء.

3- معرفة الآثار الإيجابية والسلبية لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية

4- دراسة أثر انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على بعض المؤشرات التجارية والاقتصادية.

فروض الدراسة:

يسعى البحث إلى اختبار عدد من الفروض الرئيسية والفروض الفرعية وهي على النحو الآتي:

الفرض الرئيس الأول: لا يوجد أثر لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية والتغير في مؤشرات التجارة الخارجية ممثلة في الصادرات والواردات.

الفرض الفرعي الأول: لا يوجد أثر لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية في زيادة الصادرات.

الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد أثر لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية في زيادة الواردات.

الفرض الرئيس الثاني: لا يوجد أثر لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية والتغير في مؤشرات الاقتصاد الكلي ممثلة في الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي.

الفرض الفرعي الأول: لا يوجد أثر لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الفرض الفرعي الثاني: لا يوجد أثر لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية في زيادة الإنفاق الحكومي.

أهمية الدراسة: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت آثار انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية وبالأخص على بعض مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد، ومن ثم فإن الدراسة المقدمة قد تضيف للمكتبة العربية جانب مهم من المعرفة في هذا المجال الحيوي. وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية عمليات التبادل التجاري الدولي خاصة ما يتعلق بالاستيراد والتصدير، ومن أهمية القطاع الاقتصادي بصفة عامة لشعوب الدول النامية، حيث يؤثر الوضع الاقتصادي على مناحي الحياة المختلفة الاجتماعية والثقافية وخلافه، كما يشكل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية أحد الموضوعات التي تثير اهتمام الباحثين والاقتصاديين لما تحمله من فرص ومخاطر لاقتصاديات الدول. وسوف تسهم نتائج وتوصيات الدراسة في

توفير معلومات من شانها أن تمد واضعي السياسات في المملكة العربية السعودية بمعلومات ونتائج مفيدة يمكن الاستفادة منها في عملية التخطيط لقطاع التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي.

محددات الدراسة:

المحدد الزماني: اعتمدت هذه الدراسة على السلسلة الزمنية للفترة من 1968 إلى 2015م لتحليل متغيرات الدراسة.

المحدد المكاني: المملكة العربية السعودية.

المحدد الموضوعي: أثر انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية على بعض مؤشرات التجارة الخارجية والاقتصاد الكلي.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لظاهرة انضمام اقتصاد المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية، والأساليب الإحصائية والقياسية الحديثة لتحديد وقياس الأثر المتوقع من عدم انضمام اقتصاد المملكة العربية السعودية الى هذه الاتفاقية، متمثل في متغيرات (الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي) وذلك باستخدام نموذج التكامل المشترك Cointegration Model وكذلك الاستفادة من عمليات التنبؤ والمحاكاة الموجودة على البرنامج القياسي e-views 8 والتي تتيح للمستخدم التنبؤ بقيم المتغيرات من خلال إدخال عدد من السيناريوهات على النموذج لمعرفة الأثر الاقتصادي المتوقع لعدم الانضمام. حيث تم استخدام العملية التصادفية (stochastic solution) وتعويض القيم الفعلية في النموذج (static forecasting) في حدود ثقة تعادل 95% اعتمدت هذه الدراسة على السلسلة الزمنية للفترة من 1968 إلى 2015م لمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي GDP والصادرات EXP والواردات IMP والإنفاق الحكومي G ومتوسط نصيب الفرد من الدخل الاقتصادي PERCINCM وأسعار النفط العالمية OILP كمتغير خارجي للنموذج واعتماد فترة انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية WTO كمتغير صوري DUMMY1، جميع متغيرات النموذج وضعت في الصيغة اللوغاريثمية، جميع بيانات هذه المتغيرات تم الحصول عليها من تقارير مصلحة الإحصاءات العامة بالمملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

1- منظمة التجارة العالمية World Trade Organization: (WTO)

هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي. (عبد الحميد، 2005م: 176). وهي عبارة عن منظمة دولية مقرها في جنيف بسويسرا أنشئت في عام 1995م وهي أصغر المنظمات العالمية عمراً، ومهمتها الأساسية ضمان انسياب التجارة العالمية بأكبر قدر من السلاسة والحرية، وأنشئت على خلفية الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) بعد انتهاء جولة الأورجواي. (خطاطبة، 2011م: 5)

3- الاقتصاد الكلي: Macroeconomic

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة وتحليل النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع من خلال تناول نظريات العرض الكلي ونظريات العرض الكلي، وعناصر ومحددات توازن الدخل، ودراسة قضايا التضخم والبطالة والركود والانتعاش الاقتصادي، كما يهتم الاقتصاد الكلي بمجموعة من القضايا الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، ومعدل النمو الاقتصادي، ومستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، كما يهتم بقيمة العملة الوطنية وأسعار صرف العملات الأجنبية، وموازين المدفوعات والتجارة الخارجية، وغير ذلك من جوانب متعددة تمثل اهتمامات الاقتصاد الكلي بهدف التعرف على العوامل والمحددات التي تؤثر على تلك الظواهر والمتغيرات الاقتصادية الكلية. (الأفندي، 2013م: 2) والنظرية التي تتناول الاقتصاد الكلي تسمى بالنظرية الاقتصادية الكلية (Macro-Economic Theory) وهي تهتم بالمجتمع ككل وتهتم بعموميات الظواهر بغض النظر عن الوحدات الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي. (ريحان، وقنديل، والسعدني، د ت: 5)

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: منظمة التجارة العالمية: تعريفها ونشأتها، أهدافها، ومبادئها

تعريف ونشأة منظمة التجارة العالمية:

منظمة التجارة العالمية هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة، وتعمل ضمن منظومة الاقتصاد العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل التجاري الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وهي تقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على كل الأطراف في العالم، للوصول إلى زيادة كفاءة النظام الاقتصادي العالمي. (عبد الحميد، 2005م: 176)

تعتبر نشأة منظمة التجارة العالمية من أهم الأحداث في القرنين العشرين والحادي والعشرين لما أحدثته هذه المنظمة من آثار اقتصادية وتجارية على الصعيد الدولي، وللتحولات التي عرفتها التجارة الدولية من الحماية إلى حرية التجارة. بعد عدة جولات خرجت منظمة التجارة العالمية إلى الوجود بمدينة مراكش المغربية في عام 1994م وذلك بعد عدة جولات كان آخرها جولة الأورجواي التي بدأت في عام 1986م بحضور وفود 87 دولة واستمرت لمدة سبع سنوات متواصلة حتى تم إنشاء المنظمة لتحل محل سكرتارية الجات، وقد بلغ عدد الدول المنضوية للمنظمة 117 دولة منها 88 دولة نامية ومنها 26 دولة صنفت على أنها من الدول الأقل نمواً. (الطراونة، ومامين، 2013م: 123). ولابد من الإشارة إلى أن فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية قد نبعت لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل بدء عمل سكرتارية الجات وذلك في عام 1945م حيث تم الإعداد لإنشاء المنظمة على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اطار اتفاقية بروتون وودز ولأسباب عديدة تعطل تنفيذ هذا المشروع ومن ضمن هذه الأسباب رفض الكونجرس الأمريكي له، وبدأت المطالبة بإحياء فكرة المنظمة نتيجة التطورات الكبيرة في حقبة الثمانينات ومنتصف التسعينات خلال جولة الأورجواي التي بدأت في عام 1986م. (عبدالحميد، 2005م: 176–177)

أهداف منظمة التجارة العالمية:

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف الآتية: – (قابل، 2009م: 70–72).

1– إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية: تهدف منظمة التجارة العالمية إلى جمع الدول في منتدى يتباحث الأعضاء فيه شتى الأمور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الأطراف بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية.

2– تحقيق التنمية: تسعى المنظمة إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وبخاصة الدول النامية.

3– تنفيذ اتفاقية أورجواي: أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية أورجواي والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها إلى إطار مؤسسي سليم وفعال من الناحية القانونية.

4– حل المنازعات بين الدول الأعضاء: لم تكن اتفاقية الجات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء وذلك بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أورجواي نسبة لكثرتها وتشعبها وللمشاكل التي واجهتها خلال الفترة الماضية، أما منظمة التجارة العالمية فتمثل آلية فعالة وذات قوة رادعة في حل المنازعات بين الدول الأعضاء.

5– إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء: تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية والأنظمة والأحكام ذات العلاقة، وتتيح الفرصة للدول الأعضاء للاطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدة ومناقشة جميع جوانبه.

ويرى آخرون أن هناك أهداف أخرى منظمة التجارة العالمية تتمثل في الآتي: – (الطراونة، ومامين، 2013م: 165–166).

1– رفع مستوى المعيشة والدخل لمواطني الدول الأعضاء.

2– ضمان الاستخدام الكامل للعمالة.

3– زيادة الإنتاج وتوسيع التجارة العالمية.

4– التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.

5– توسيع نطاق أهداف المنظمة لتشمل كذلك تجارة الخدمات والملكية الفكرية.

6– تعزيز التنمية المستدامة مع حماية البيئة والمحافظة عليها.

7– تحقيق مصالح أعضاء المنظمة خاصة الدول النامية التي تمثل غالبية الأعضاء.

مبادئ منظمة التجارة العالمية:

(أ) مبادئ منظمة التجارة العالمية:

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق أهدافها من خلال مجموعة من المبادئ وهي على النحو التالي:- (مطهر، 2009م: 44-47)

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: والمقصود بهذا المبدأ هو أن جميع المزايا الممنوحة أو التي يمكن أن تمنح في المستقبل سواء بمقتضى إجراءات ذاتية أو اتفاقات تجارية لمصلحة دولة، تطبق بالمثل على منتجات الطرف الآخر المماثلة أو المشابهة، في كل اتفاقات التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية وفي كل المبادلات التجارية، ويسري هذا المبدأ على كل الدول الأعضاء إلا ما استثني بنص خاص في الاتفاقيات المختلفة.

2- مبدأ المعاملة الوطنية: ويعني أن على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تطبق نفس المعاملة التي تمنحها لمنتجاتها الوطنية، على المنتجات المستوردة من الدول الأعضاء، إذا كانت مماثلة للمنتج الوطني، وهذه المعاملة تكون سواء في الرسوم أو التنظيمات، وذلك بغرض تحقيق المنافسة الكاملة والمساواة بين المنتجات الوطنية والمنتجات المستوردة المماثلة.

3- مبدأ خفض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود الكمية: ويعتبر هذا المبدأ مكملاً للمبدأين السابقين في سبيل الوصل إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة المعوقات المشوهة لها.

4- مبدأ الشفافية: المقود بهذا المبدأ هو اطلاع الدول الأعضاء على كل الإجراءات التي تتخذها أي دولة عضو سواء في نظمها الاقتصادية أو القانونية أو الإدارية.

5- مبدأ التجارة بدون تمييز : نصت المادة رقم 3 من اتفاقية الجات على شرط المعاملة الوطنية وعدم التمييز بين المنتجات الوطنية والأجنبية، ولكن يستثنى من هذا الشرط الصناعات الوطنية وكذلك الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة.

6- مبدأ زيادة التغلغل في الأسواق: بموجب هذا المبدأ تلتزم الدول الأعضاء بإلغاء كافة القيود التجارية، وأن تقدم جداول تنازلاتها والتزاماتها بشأن التجارة في السلع والخدمات.

7- مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء: وهو من أهم المبادئ، ويعني أن جميع الدول الأعضاء لديها كامل الأهلية في التمتع بجميع الحقوق المترتبة على هذه العضوية على قدم المساواة بصرف النظر عن حجمها أو قوتها الاقتصادية أو العسكرية أو حجم مشاركتها في التجارة الدولية.

ويشير بعض الباحثين إلى وجود مبادئ أخرى لمنظمة التجارة العالمية منها:

1- مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية: بمعنى أن تحل كل المشاكل من خلال أسلوب التفاوض التجاري لدعم النظام التجاري العالمي على أساس جماعي. (عبد الحميد، 2005م: 187)

2- مبدأ حماية الصناعات المحلية الناشئة: حيث يتفق الكثيرون على هذا المبدأ على أساس أن الدول الأعضاء قد تحتاج إلى حماية الصناعات الناشئة ذات الحساسية في مواجهة المنافسة الحادة، ولكن بشرط أن تكون هذه الحماية في حدودها الدنيا وأن تقتصر على فرض رسوم جمركية معقولة. (قابل، 2009م: 73).

ثانياً: الأبعاد التجارية والاقتصادية لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية

بدأت المملكة العربية السعودية المشاركة في الجات (GATT) بصفة عضو مراقب منذ العام 1985م، وبعد تأسيس منظمة التجارة العالمية في 1/1/ 1995م تقدمت المملكة بطلب انضمام للمنظمة في نهاية عام 1995م، ومنذ ذلك الوقت خاضت المملكة مفاوضات شاقة ثنائية مع عدة أطراف ومفاوضات متعددة الأطراف امتدت لعشر سنوات تمكنت بعدها من الانضمام للمنظمة وأصبحت بموجب قوانين المنظمة عضواً رسمياً بتاريخ 2005/12/11م. (الحصيني، 2009م: 11)

لقد أوجدت منظمة التجارة العالمية سلسلة من المتطلبات هدفت بصورة شاملة إلى تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي، وتضمن ذلك خصخصة القطاع العام وخفض دور الدولة في الاقتصاد. وتحركت المملكة العربية السعودية مثلها ومثل باقي الدول في العالم تجاه الاندماج نحو تركيبة الاقتصاد العالمي لإحداث تغييرات اقرتها العولمة والتي تحتوي على عدة نواحي اقتصادية، مالية، سياسية، اجتماعية، وثقافية، والتي

تتصف بانفتاح المناخ الاقتصادي العالمي والذي أصبح مثل سوق واحدة تتنافس على ادخال منتجات عالمية دون تمييز. وقد اتخذت السعودية عدة تدابير واصلاحات اقتصادية لمقابلة متطلبات الانضمام للمنظمة التي لم تقبل بالمملكة في البداية على الرغم من المحاولات من قبلها والتي امتدت لقرابة العشر سنوات. (Alharbi, 2010: 2) تتمثل أهم المزايا التجارية والاقتصادية التي تعود على انضمام الدولة لمنظمة التجارة العالمية في الآتي:- (الحصيني، 2009م: 20-21)

1- التمتع بجميع مزايا التخفيضات الجمركية المتبادلة بين الدول الأعضاء.

2- زيادة حجم الإنتاج كنتيجة للتخفيضات في الرسوم الجمركية.

3- حماية صادرات الدولة من شدة منافسة صادرات الدول المماثلة من دول المنظمة التي تتمتع بتخفيضات جمركية.

4- محاولة تحسين مستوى الإنتاجية كنتيجة للمنافسة بين الدول للحصول على حصة أكبر في التجارة الدولية.

5- الدفاع عن المصالح التجارية والاقتصادية إذ يحق للدولة أن تتقدم بشكوى ضد أي دولة عضو تقوم بفرض قيود معينة على صادراتها.

6- ضمان عدم التمييز في معاملة السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء.

7- جذب الاستثمارات الأجنبية في ظل اتفاقية تحرير إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.

8- وجود أساس أو مرجع يمكن اللجوء إليه فيما يتعلق بتنظيم العلاقات التجارية الدولية.

9- زيادة حجم التبادل التجاري الدولي مما يزيد الطلب على منتجات الدول النامية خاصة تلك التي تعتبر مصدراً مهما للسلع الأولية.

10- للدولة الحق في حماية منتجاتها ضد الإغراق مما يتيح لها فرصة أكبر لتسويق إنتاجها المحلي دون منافسة غير عادلة.

ويرى بعض الباحثين وجود إيجابيات أخرى لانضمام المملكة العربية السعودية للمنظمة ومن بينها:- (عرب، 1425هـ: 37-39)

1- تحسن مناخ الاستثمار ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي المنفذ من قبل الحكومة، بسبب التزامها بتطبيق مبادئ المنظمة ومن ضمنها مبدأ الشفافية، ووضوح الأنظمة والإجراءات، وتوفير الحماية اللازمة ومنها حماية الحقوق الفكرية.

2- ستتوفر أما المستهلك خيارات أكثر من السلع والخدمات بأسعار أقل وجودة أعلى بسبب انفتاح الأسواق.

3- فتح الأنشطة الخدمية أمام الاستثمار الأجنبي سيضمن تدفق الأموال والتقنية والخبرة في هذه الخدمات ويضاعف من القيمة المضافة المحلية.

4- اتساع نطاق التبادل التجاري بين المملكة والدول الأخرى بحيث ستتمكن الصادرات السعودية من النفاذ بسهولة إلى أسواق الدول الأعضاء في المنظمة.

أما الآثار السلبية التجارية والاقتصادية للانضمام للمنظمة فيتمثل أهمها في الآتي:- (الحصيني، 2009م: 21)

1- يؤدي تخفيض الدعم الزراعي لمنتجات الدول إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية مما يؤثر سلباً على ميزان مدفوعات الدول خاصة النامية منها والتي تستورد سلع زراعية كثيرة.

2- تخفيض الرسوم الجمركية يؤثر سلباً على إيرادات الدول خاصة النامية التي تعتمد على الرسوم الجمركية في إيراداتها.

3- ازياد وتيرة المنافسة في الأسواق المحلية حيث تواجه المنتجات المحلية منافسة شديدة من قبل المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية.

4- سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الأسواق بسبب كبر حجمها مما يضطر الشركات المحلية إلى الخروج من دائرة الإنتاج.

ويرى البعض وجود آثار سلبية أخرى تجارية واقتصادية لانضمام المملكة للمنظمة ومنها على سبيل المثال:- (عرب، 1425هـ: 40-41)

1- ارتفاع أسعار السلع المحمية بحقوق الملكية الفكرية مثل برامج الحاسب الآلي والأدوية والحبوب المعدلة جينياً.

2- تقليص الدعم المباشر للصادرات الزراعية والصناعية وارتفاع نسبة الملكية الأجنبية

في بعض الخدمات.

ويرى بعض الباحثين أن المملكة العربية السعودية استطاعت أن تتكيف مع متطلبات الانضمام للمنظمة إلى حد بعيد إذ يدار الاقتصاد السعودي حسب رأيه وفقاً لقوى السوق، بالإضافة إلى تبني الدولة منذ مطلع التسعينات لسياسات اصلاح اقتصادي وهيكلي تضمنت القيام بخصخصة بعض المشروعات العامة، بالإضافة إلى تطبيقها لضريبة جمركية لا تزيد عن 5% نتيجة لعضويتها في مجلس التعاون الخليجي، كما تتصف المملكة العربية السعودي بالانفتاح الاقتصادي والتجاري الذي تعكسه زيادة الصادرات والواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت من 59% عام 1990م لتصل إلى 82% عام 2008م. وتعتبر البتروكيماويات من أهم القطاعات التي استفادت من انضمام المملكة للمنظمة وخاصة بعد انخفاض التعريفة الجمركية في أسواق الدول المتقدمة من 12.5% إلى 6.5% . كما أسهم الانضمام إلى زيادة الأسواق التي سيتم النفاذ إليها من 120 سوقاً إلى 170 سوقاً عالمياً. غير أن الانفتاح التجاري والاقتصادي قد يؤدي في نفس الوقت إلى زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي مما قد يتسبب في عدم استقرار الدخل من الصادرات بسبب تقلب أسعار المواد الأولية. (شهاب، 2014م: 32–33)

الدراسات السابقة:

دراسة (Algoaid and Ssenyonjo,2010): تظهر هذه الدراسة القضايا المتعلقة بانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية وآثاره على الجهاز المصرفي السعودي. ساهمت الدراسة في الإضافة للمعرفة عن طريق اختبار نواحي قانونية ذات علاقة بهذا الانضمام. ومكنت هذه الدراسة من اختبار التغيرات التي أجراها المسئولون السعوديون من أجل التأكد من الاقتصاد مفتوح للقطاع المصرفي وأن كل أصحاب المصلحة في هذا القطاع يمكنهم أن يتعاملوا من خلال إطار قانوني يحكم هذا القطاع ومن خلال ضوابط تنسجم مع الملكية الأجنبية للبنوك، نظم تحويل الأموال، نظم المدفوعات العالمية، ونظم غسيل الأموال. وتوصلت الدراسة إلى أن مؤسسة النقد العربي السعودي تبدو نشطة جداً في تحديد ومراقبة الضوابط التي وضعت من أجل

تتبع القطاعات التجارية ومن ضمنها البنوك، وقد أثبتت الدراسة ومن خلال وجود هذه المؤسسة المالية القوية أن المملكة العربية السعودية جاهزة للمشاركة في الميثاق التجاري الجديد أي منظمة التجارة العالمية. كما ألقت هذه الدراسة الضوء على موضوعات تمت مراعاتها أثناء المفاوضات والتي تحتوي على نوعية المنتجات التي يسمح بها في الدولة والتي تتطابق مع المعتقدات الدينية لمواطني الدولة، وكذلك طرق حل الخلافات التي تنشأ في أي قطاع وبالذات القطاع المصرفي.

دراسة (Bin Ghannam, and Kufuor, 2011): تهدف هذه الدراسة إلى تقييم العلاقة بين عضوية المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية وعدة مؤشرات خاصة بالاقتصاد الكلي والتجارة الخارجية لتحديد الأثر الفعلي للانضمام للمنظمة. وتم استخدام المنهج الاستنتاجي. من النتائج التي تم التوصل إليها أن السعودية لم تؤسس لشفافية في اتخاذ القرارات، كما أن الانضمام للمنظمة لم يحسن حرية حقوق الملكية الفكرية (IPRS)، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لازالت متحكم فيها ومقيدة. وتوصل التحليل الإحصائي إلى أن الانضمام للمنظمة تسبب في ضغوط تضخمية على الاقتصاد قد تؤدي إلى عدم المساواة في توزيع الدخل. ومن النتائج أيضاً فإن تنويع الاقتصاد من خلال قطاعات مختلفة سيقلل من الطلب على استيراد السلع، وتحرير قطاع الخدمات يعطي منافع للاقتصاد ويقلل معدلات البطالة.

دراسة (العمدة، 2011م): هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية وإبراز المكاسب والتكاليف وكذلك المميزات التي تحصلت عليها السعودية من الانضمام للمنظمة على القطاع المالي والمصرفي ومؤسسة النقد العربي من خلال تحليل البيانات الثانوية خلال فترة الدراسة (2005م–2011م). تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي من خلال المنهج الاستقرائي والتاريخي ومنهج دراسة الحالة. وتوصلت الدراسة إلى أن السعودية قد حققت نمواً اقتصادياً انعكس على تحسين مستوى دخل الفرد وفرص توظيف القوى العاملة كما شهدت الفترة زيادة في حجم التجارة الخارجية وتحقيق فائض في الميزان التجاري بسبب زيادة استثمارات القطاع الخاص والقطاع الحكومي وكذلك بسبب الإجراءات التنظيمية

والمؤسسية التي اتخذتها الدولة لحسن البيئة الاقتصادية بصورة عامة وتحسين مناخ الاستثمار على وجه الخصوص، على الرغم من البيئة السياسية والاقتصادية العالمية والاقليمية غير المواتية. وتوصي الدراسة باستثمار الانضمام إلى المنظمة لتطوير مؤسسات الاقتصاد السعودي وتحسين مخرجاتها، والاهتمام بالتعليم خاصة التعليم الجامعي لتحسين المخرجات البشرية وزيادة قدرتها على مواجهة المنافسة العالمية، ورفع مستوى المعرفة بمبادئ واتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

دراسة (باطويح، الطاسان، ومحمد، 2013م): ركز هذا البحث على معرفة الآثار الاقتصادية لانضمام المملكة العربية السعودية لعضوية منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات، واعتمد الباحثون على المنهج الوصفي والإحصائي، توصلت الدراسة إلى وجود فوائد عديدة ناتجة عن انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة وتمثلت أهم هذه الفوائد في رفع كفاءة أداء قطاع الخدمات، وخفض تكاليف الإنتاج، وتيسير الحصول على خدمات جديدة ومتنوعة، وتوسع تمويل القطاع الخاص لقطاع الخدمات. كما أشارت الدراسة إلى التحديات التي تواجه قطاع الخدمات والتي تمثلت في عدم توفر العمالة الوطنية المدربة، وضعف نظام التحكيم التجاري، وتأخير انفاذ الأحكام والقرارات، وقلة الدراسات الاقتصادية التي تبين نقاط القوة والضعف في الأسواق المحلية المفتوحة للاستثمار الأجنبي

دراسة (شهاب، 2014م): هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمط توزيعها بانضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية وإدخال تغيرات على قانون الاستثمار الأجنبي المباشر. استخدم البحث المنهج التطبيقي وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير واضح وإيجابي للانضمام للمنظمة على تدفق الاستثمار الأجنبي والذي تركز في قطاع الصناعات التحويلية وخاصة في المواد الكيميائية والمشاريع ذات الصلة بالبترول. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: إعادة صياغة السياسات التجارية للاستفادة من الاستثمارات الأجنبية لدعم الاقتصاد الوطني، وتوفير الحوافز والضمانات الحكومية للمستثمرين، وتوفير بيانات دقيقة عن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسة الميدانية:

التحليل الوصفي لمتغيرات البحث:

من المهم في ضوء ذلك التعرف على حركة الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة بإجراء التحليل الوصفي على هذه المتغيرات. وتأتي أهمية التحليل الوصفي من خلال التعرف على التغيرات التي طرأت في متغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية التي اعتمدها البحث، وذلك بهدف الكشف عن الأثر الذي أحدثته اتفاقية منظمة التجارة على النشاط التجاري الخارجي للمملكة وذلك عبر مقارنة هذه التغيرات قبل وبعد الاتفاقية وتوضيح هذه العلاقة.

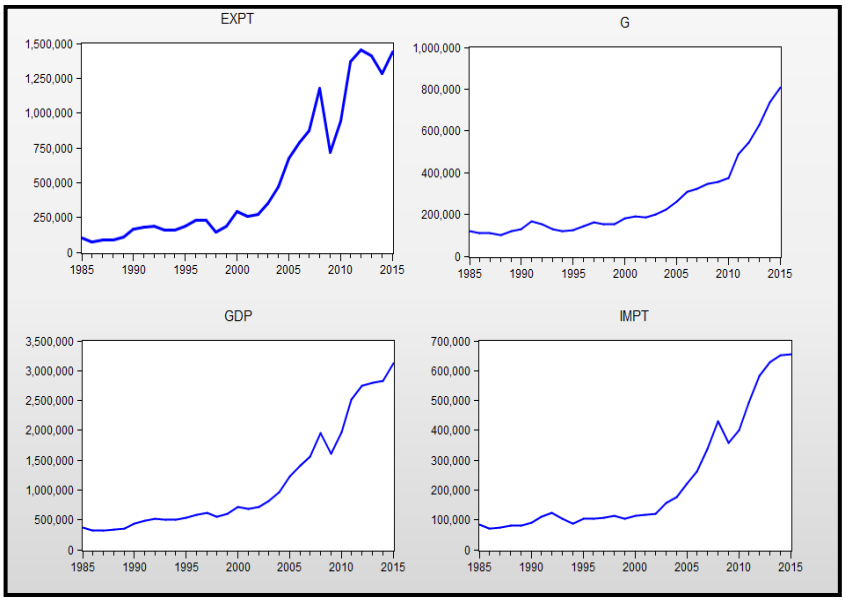

المصدر: نتائج تحليل برنامج E-views-8

شكل رقم (1): الاتجاه العام لمتغير الصادرات والاتفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي والواردات للفترة 1986– 2015م

من خلال الشكل رقم (1) يتضح أن جميع المتغيرات ووفق المعطيات المدونة في الشكل البياني تتزايد عبر الزمن، وقد ازدادت وتيرة هذا التصاعد بعد العام-2005–2006م، وهذا يؤكد ما آلت إليه فروض الدراسة بوجود أثر ايجابي لاتفاقية التجارة

الدولية على التجارة الخارجية والناتج الاقتصادي السعودي.

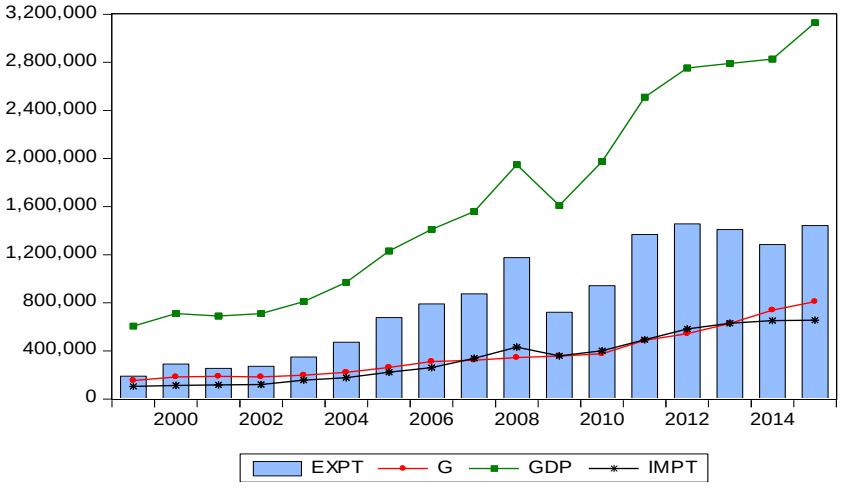

المصدر: نتائج تحليل برنامج E-views-8

شكل رقم (2): الاتجاه العام لمتغيرات قبل وبعد انضمام المملكة لاتفاقية منظمة التجارة للفترة 2000 – 2015م

كذلك من خلال عرض الشكل رقم (2) يتضح الارتفاع الملحوظ في الصادرات EXP والواردات IMPT والناتج المحلي الإجمالي GDP والإنفاق الحكومي G بعد العام 2006م بالرغم من الانخفاض المفاجئ الذي حدث لهذه المتغيرات في العام 2008–2009م، بسبب صدمة الأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت معظم اقتصاديات العالم. وبالرغم من ذلك يلاحظ الارتفاع المستمر في هذه المتغيرات بعد العام 2006م وهي الفترة التي أعقبت تنفيذ انضمام المملكة العربية السعودية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية.

الآثار المتوقعة على مؤشرات الدراسة في حالة عدم الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

بيانات ومنهجية النموذج:

اعتمدت هذه الدراسة على السلسلة الزمنية للفترة من 1968 إلى 2015م لمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي GDP والإنفاق الحكومي G وهما يمثلان مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث يمثل الناتج المحلي الإجمالي جانب العرض الكلي في حين يمثل الإنفاق الحكومي جانب الطلب الكلي، كما اشتملت السلسلة الزمنية على كل من الصادرات EXP والواردات IMP كمؤشرات للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل الاقتصادي PERCINCM وأسعار النفط العالمية OILP كمتغيرات خارجية للنموذج، واعتماد فترة انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية WTO كمتغير صوري DUMMY1، وجميع متغيرات النموذج وضعت في الصيغة اللوغاريثمية، وجميع بيانات هذه المتغيرات تم الحصول عليها من تقارير مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الاختبارات التشخيصية الأولية ما قبل تقدير النموذج:

تم إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي وفولر المطور (ADF) (Maddala, 2002: 548-553) وكذلك اختبار اختيار الفجوة الزمنية لتحديد درجة الإبطاء المناسبة للنموذج (VAR Lag Order Selection Criteria). وتم إجراء اختبار التكامل المشترك (Cointegration) على متغيرات النموذج (Johansen,1988: 231-254). وكانت نتائج ذلك كما مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (1): نتائج تحليل الاختبارات التشخيصية الأولية ما قبل تقدير النموذج

	LEXP	LIMP	LGDP	LG	LOILP	LPERCINCM
ADF: P. Value للفروق الأولى	0.0000	0.0203	0.0002	0.0222	0.0180	0.0002
Trace test P. Value اختبار التكامل المشترك	0.0014	0.0164	0.0000	0.0000	متغير خارجي	0.0633
معايير تحديد فترة إبطاء النموذج	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
فترة الإبطاء المناسبة	NA	2	2	2	1	1

المصدر: نتائج تحليل برنامج E-views-8

1- نتائج اختبارات استقرار المتغيرات Stationary Tests:

يتضح من نتائج اختبار استقرار المتغيرات، نجدها جميعها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) مما يساعد في اعتماد نتائج النموذج في المدى البعيد ويمكن اعتماد نتائجه في التحليل الاقتصادي للأثر المتوقع من انضمام الاقتصاد السعودي لمنظمة التجارة العالمية.

2- نتائج اختيار فترة الإبطاء المناسبة للنموذج VAR Lag Order Selection Criteria:

من خلال نتائج الجدول رقم (1) يتضح أن اغلب المعايير المستخدمة قد حددت فترة الإبطاء الثانية (Lag 2) كفترة مناسبة لتقدير النموذج. وفقاً لنتائج LR , FPE و AIC. (Liew and Khim, 2004)

3- نتائج اختبار التكامل المشترك Cointegration:

يتضح من الجدول رقم (1) أن اختبار التكامل المشترك يحتوي النموذج على أربعة معادلات يوجد بينها تكامل مشترك بمستوى معنوية (0.05)، عدا معادلة معدل نصيب الفرد (LPERCINCM) فهي متكامل عند مستوى معنوية (0.06).

4- محاكاة النموذج بمستوى ثقة 95% Static Forecasting:

في هذه الجزئية من الدراسة وحتى تتضح الرؤية من تقييم الأثر ومعرفة الانعكاسات المتوقعة لمتغيرات الاقتصاد السعودي في حالة عدم الانضمام لمنظمة التجارة الدولية، استخدم الباحث أسلوب التنبؤ والمحاكاة، وبناء على ذلك وللتأكد من القدرة التنبؤية للنموذج تم استخدام العملية التصادفية (Stochastic Solution) وتعويض القيم الفعلية في النموذج (Static Forecasting) في حدود ثقة تعادل 95%، كما مبين في الشكل رقم (1)، حيث يلاحظ اتجاه القيم المقدرة للنموذج في نفس اتجاه القيم الفعلية، وفي ضوء ذلك يتوقع أن تأخذ قيم النموذج نفس اتجاه قيم النموذج في التنبؤ بالمستقبل، وبناء على تلك المعطيات يعتبر النموذج جيد للتنبؤ لاسيما أن القيم الفعلية لمتغير التمويل تقع في حدود الثقة (Confidence Bands) وذلك تمهيداً لاستخدام النموذج في معرفة الأثر في حالة افتراض الباحث سيناريو عدم انضمام اقتصاد المملكة لمنظمة التجارة الدولية للفترة ما بعد عام 2005م.

وبناء على تلك المعطيات ومن خلال الشكل البياني يلاحظ ارتفاع مستوى الصادرات LEXP والواردات LMPT والناتج المحلي الإجمالي GDP بعد الفترة من 2005م. ولعل من المناسب وضوح الانعكاس الايجابي لتلك الفترة التي تلي انضمام المملكة إلى المنظمة من ارتفاع معدلات النمو في هذه المتغيرات بعد هذه الفترة، ووفق المعطيات المدونة في الشكل البياني يتضح مدى التقارب بين الأداء الفعلي للمتغيرات (Actual) بالمقارنة مع قيم المتغيرات المتنبأ بها عبر النموذج القياسي للدراسة (Base Line Mean).

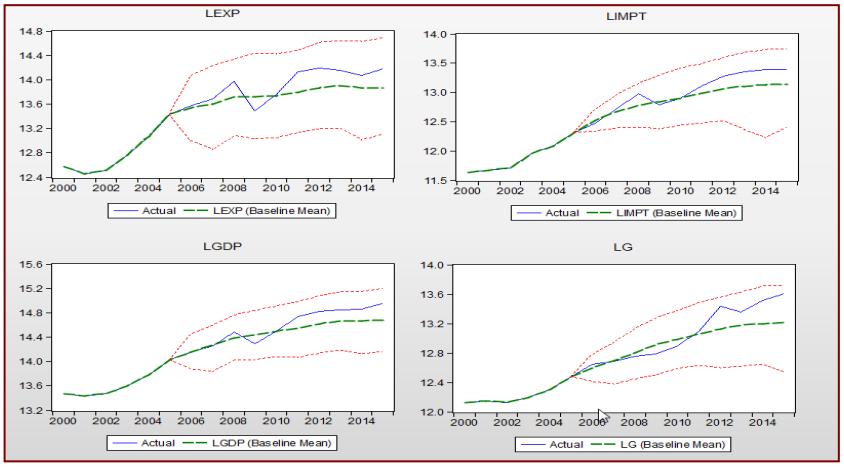

المصدر: نتائج تحليل برنامج E-views-8

شكل رقم (3): نتائج محاكاة النموذج بحدود ثقة 95%

5- نتائج محاكاة سيناريو الأثر بافتراض عدم الانضمام:

لمعرفة الأثر الذي سيحدث للاقتصاد السعودي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي GDP والإنفاق الحكومي G والصادرات EXP والواردات IMP، في حالة عدم انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، اعتمدت هذه الدراسة على افتراض سيناريو ماذا سيحدث لهذه المتغيرات في حالة عدم تنفيذ الإدارة الاقتصادية في المملكة الانضمام في الفترة ما بعد العام 2005م. فكانت نتائج هذا التحليل كما مبين في الشكل التالي رقم (4) والجدول رقم (2). وفي ظل ظروف هذا السيناريو يتضح أن جميع متغيرات النموذج تأثرت سلبياً، حيث أدى ذلك إلى انتقال منحنى الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي إلى أسفل مما يدل على انخفاضها بمسافة بين منحنى السيناريو (Scenario1) والمنحنى الفعلي للمتغير (Actual). إلا أننا نجد أن الإنفاق الحكومي هو المتغير الأقل تأثراً بذلك، حيث لم يتأثر بصورة كبير مقارنة مع بقية المتغيرات، ولكنه لم يكن على النقيض من ذلك، وهذا يبين مدى الأثر السلبي في حالة عدم انضمام المملكة العربية السعودية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية.

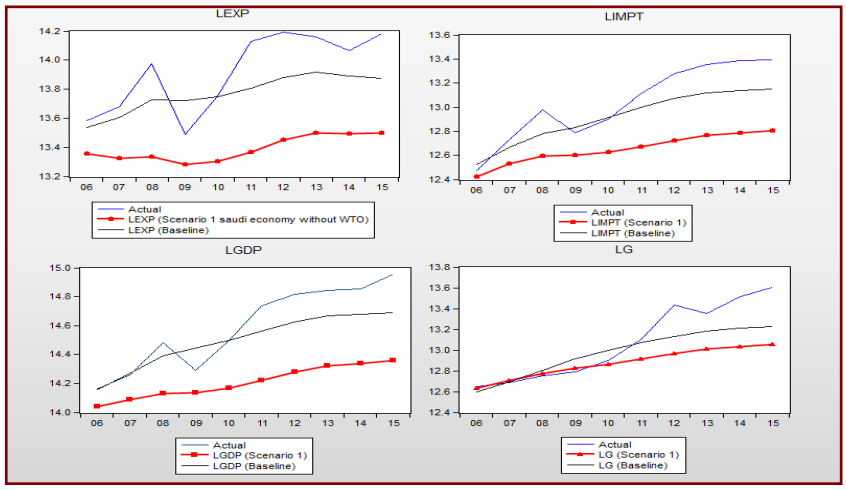

المصدر: نتائج تحليل برنامج E-views-8

شكل رقم (4): نتائج محاكاة سيناريو عدم الانضمام للمنظمة

6- معدل انخفاض متغيرات النموذج في حالة افتراض عدم الانضمام للمنظمة:

فيما يلي توضيح لنتائج محاكاة سيناريو عدم انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على متغيرات النموذج:

جدول رقم (2): نتائج محاكاة سيناريو عدم الانضمام للمنظمة على متغيرات النموذج

السنوات	معدل نسبة الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي GDP	معدل نسبة الانخفاض في الصادرات EXP	معدل نسبة الانخفاض في الواردات IMP	معدل نسبة الانخفاض في الإنفاق الحكومي G
2006	-0.92%	-1.62%	-0.8%	0.08%
2007	-1.26%	-2.56%	-1.57%	0.24%
2008	-2.42%	-4.58%	-3.%	0.16%
2009	-1.12%	-1.57%	-1.49%	0.23%
2010	-2.23%	-3.34%	-2.09%	0
2011	-3.53%	-5.38%	-3.36%	-0.62%
2012	-3.64%	-5.21%	-4.22%	-3.43%
2013	-3.50%	-4.66%	-4.42%	-2.55%
2014	-3.43%	-4.12%	-4.48%	-3.48%
2015	-4.01%	-4.8%	-4.33%	-3.97%
المتوسط	-2.61%	-3.78%	-2.98%	-1.33%

المصدر: نتائج تحليل برنامج E-views-8

يتشكل أثر عدم انضمام اقتصاد المملكة لمنظمة التجارة العالمية من خلال سيناريو حساب معدل نسبة الانخفاض بإيجاد الفرق بين القيمة الفعلية للمتغير (Actual) وقيمة السيناريو المقترح من قبل الباحث (scenario 1)، وذلك ما مبين في الجدول رقم (2) أعلاه.

من العرض السابق ووفق المعطيات المدونة في الجدول يتضح أن أكثر المتغيرات تأثراً بهذا السيناريو هو متغير الصادرات، حيث بلغ متوسط الانخفاض المتوقع خلال العشر سنوات (– 3,78%) تليها الواردات بنسبة انخفاض (– 2,98%) وقد يعود السبب في ذلك أن المتغيرين يتأثران مباشرة بحركة التجارة الخارجية. وبالمقارنة مع الانخفاض المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي حيث سيبلغ (– 2,61%) بينما الإنفاق الحكومي سجل أقل معدل تأثر بانخفاض متوقع بلغ (– 1,33%).

النتائج والتوصيات:

فيما يلي أهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة:

أولاً: النتائج:

1– تم التوصل إلى وجود أثر لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية والتغير في مؤشرات التجارة الخارجية وبذلك تم رفض فرض العدم الرئيس الأول وقبول فرض البحث والذي نص على: **(**لا يوجد أثر لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية والتغير في مؤشرات التجارة الخارجية**)**.

2– ارتفاع معدلات النمو في الصادرات EXP بعد فترة انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، وبذلك يرفض فرض العدم الفرعي القائل: (لا أثر لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية وزيادة الصادرات) ويتم قبول فرض البحث.

3– زيادة معدلات النمو في الواردات IMP بعد فترة انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، وبذلك يتم رفض فرض العدم الفرعي الذي يقول: (لا يوجد أثر لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية وزيادة الواردات) ويتم قبول فرض البحث.

4- تم التوصل إلى وجود أثر لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية والتغير في مؤشرات الاقتصاد الكلي وبذلك تم رفض فرض العدم الرئيس الثاني والذي نص على: (لا يوجد أثر لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية والتغير في مؤشرات الاقتصاد الكلي) وقبول فرض البحث.

5- ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDP بعد فترة انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، وبالتالي فإن الفرض الصفري الفرعي الذي يقول: (لا يوجد أثر لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي) يعتبر غير صحيح ويتم قبول فرض البحث.

6- ازدياد الإنفاق الحكومي (G) بعد الفترة التي أعقبت انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية، وبالتالي يتم إثبات صحة فرض البحث ورفض فرض العدم الفرعي الذي ينص على (لا يوجد أثر لانضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية وزيادة الإنفاق الحكومي).

7- تتوقع الدراسة أن الصادرات هي أكثر متغيرات التجارة الخارجية تأثراً بفرضية عدم انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية بمعدل انخفاض بلغ في المتوسط حوالي 4 % تقريباً.

8- على الرغم من الانخفاض المفاجئ الذي حدث لمتغيرات الدراسة (الصادرات (LEXP) والواردات (LMPT) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإنفاق الحكومي (G) في العام 2008- 2009م، بسبب صدمة الأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت معظم اقتصاديات العالم، يلاحظ الارتفاع المستمر في هذه المتغيرات بعد العام 2006م وهي الفترة التي أعقبت انضمام المملكة العربية السعودية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية.

ثانياً: التوصيات:

1- رفع مستوى المعرفة بمبادئ منظمة التجارة العالمية والفرص المتاحة وكذلك أهم المخاطر والتحديات أمام الدولة والقطاع الخاص.

2- تطوير البيئة التشريعية والتعليمية والتدريبية والاقتصادية مع ضرورة استخدام التقنية لزيادة القدرة التنافسية حتى يتم الاستفادة من مميزات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

3- ضرورة استفادة المملكة العربية السعودية من التكتلات الاقتصادية خاصة مع الدول العربية والإسلامية من أجل الاستفادة من الفرص التجارية التي تتيحها المنظمة.

4- إعداد مزيد من الدراسات الاقتصادية والتجارية المتعمقة لتوضيح نقاط القوة والضعف فيما يتعلق بمدى الاستفادة الاقتصادية والتجارية من المزايا التي تتيحها منظمة التجارة العالمية للدول الأعضاء مع إضافة مزيد من المؤشرات التجارية والاقتصادية لدراستها.

5- العمل على استمرار زيادة النمو في الصادرات خاصة الصادرات غير البترولية من أجل احداث تنويع في تركيبة مصادر إيرادات المملكة تحسباً لانخفاض الأسعار العالمية لسلعة النفط ومشتقاته.

6- محاولة التقليل من الواردات خاصة السلع غير الضرورية، والعمل على إحلال بعض سلع الواردات التي تمتلك المملكة العربية السعودية فيها الموارد الكافية لإنتاجها محلياً.

7- العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية حتى يتم إحداث التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي على السلع والخدمات ومن ثم تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، وزيادة دخول الأفراد، وبالتالي تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع.

8- تخفيض الإنفاق الحكومي بقدر الإمكان حتى يمكن تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل تخفيض معدلات التضخم والتقليل من الطلب الكلي من السلع والخدمات.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

الأفندي، محمد أحمد، (2013)، ***مقدمة في الاقتصاد الكلي***، الطبعة الخامسة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء.

باطويح، محمد عمر، والطاسان، حمد صالح، ومحمد، فضل عبد الكريم، (2013م)، آثار انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات، مجلة الأندلس للعلوم الاجتماعية والتطبيقية، 5 (10)، ص ص 327–401.

الحصيني، علي بن عيد، (2009م)، منظمة التجارة العالمية ومزايا وتبعات انضمام المملكة العربية السعودية إليها، الحلقة العلمية الخاصة بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع وزارة العدل السعودية: نماذج من نظم العدالة العربية والدولية. الرياض في 14– 2009/3/16م.

خطاطبة، ليث محمود حسن، (2011م)، قضايا منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الأردن والدول العربية، (عبر الإنترنيت) استرجع بتاريخ 2018/6/29م. Wtochair.ju.edu.jo/documents/paper

ريحان، محمد كامل إبراهيم، وقنديل، محمد صلاح، والسعدني، محمد حسام، (د ت)، ***النظرية الاقتصادية***، القاهرة: مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع.

شهاب، محمد عبد الحميد محمد، (2014م)، أثر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهيكل توزيعه داخل العربية السعودية، الرياض: مجلة بحوث اقتصادية عربية، 21 (66)، ص ص 25 – 59.

صلاح، أحمد بن حبيب، (2006م)، الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، الرياض، وزارة التخطيط.

الطراونة، مصلح، ومامين، ليلى لعبيدي، (2013م)، ***منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك): دراسة قانونية في إمكانية رفع التعارض بين التزامات الدول الأعضاء في المنظمتين***، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

عبد الحميد، عبد المطلب، (2005م)، ***الجات وآليات منظمة التجارة العالمية: من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة***، الاسكندرية: الدار الجامعية.

عرب، هاني، (1429هـ)، آثار انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، (عبر الإنترنيت) استرجع بتاريخ 6 /2/2018م. www.rsscrs.info

العمدة، عفاف حسن محمود، (2011م)، الآثار الاقتصادية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية: دراسة حالة انضمام المملكة العربية السعودية من 2005 – 2011م، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي، قسم الدراسات النظرية.

الفتلاوي، سهيل حسين، (2009م)، ***منظمة التجارة العالمية***، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

قابل، محمد صفوت، (2009م)، ***منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية***، الاسكندرية: الدار الجامعية.

مطهر، عبد الملك عبد الرحمن، (2009م)، ***الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية***، القاهرة: دار الكتب القانونية.

نجمة، إلياس، والمزروعي، علي سيف علي، (2012م)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة 1980م – 2009م، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الموصل، 34 (109)، ص ص 164–186.

وزارة الاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية، (2014م)، خطة التنمية التاسعة 2010م– 2014م، الرياض.

المراجع الأجنبية:

Algoaid, Maged Aid, and Ssenyonjo, Manisuli, (2010), Saudi Arabia's Accession to the World Trade Organization and the Likely Effects on the Banking Sector – An Analysis, Master's Thesis, Brunel University, School of Law, p p 1-60.

Alharbi ,Shaker, (2010), The Tension between Reality and Ambition: an analysis of Saudi Arabia's Struggles following Entry into the World Trade Organization, Master's Thesis, School of Biological Science, University of Essex, Britain, p p 1-58.

Bin Ghannam, Salman Abdurrahman, and Kufuor Kofi, (2011), A Critical Examination of the Influence of Entering the WTO on the Kingdom of Saudi Arabia's Integration to the Global Economy, Master's Thesis, University of East London, School of Business and Law, p p 1-62.

Liew, Venus Khim – Sen, (2004) " which lag length selection criteria should we Employ?" Economics Bulletin, 3 (33), pp. 1-9.

Maddala G. S. (2001), ***Introduction to Econometrics*** , Third Edition, John Wiley & Sons Ltd.

S. Johansen, (1988), Statistical Analysis of Cointegration Vectors , Journal of Economic Dynamics and control, Vol. 12.